

## وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٢ «بالتفويض»

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية محافظة البحيرة

للعام المالى ٢٠١١

مدير عام شئون الغرف التجارية المفوضة فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته

بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ باعتماد اللائحة المالية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة جلسة ٢٠١٢/٢/٢١

باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠١١ ؛

وعلى مذكرة إدارة الختاميات المؤرخة ٢٠١٢/١١/٣ ؛

### قرار:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة عن العام المالى ٢٠١١

حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٣٥, ٨٣٦, ٣٧٠ ج (فقط ثلاثة ملايين وسبعمائة ألف

وثمانمائة وستة وثلاثون جنيهاً وخمسة وثلاثون قرشاً لا غير) ، وبلغت جملة المصروفات

مبلغ ٩٩, ٢٧٨٤٦٨٦ ج (فقط مليونان وسبعمائة وأربعة وثمانون ألفاً وستمائة وستة

وثمانون جنيهاً وتسعة وتسعون قرشاً لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات

مبلغ ٣٦, ٩١٦١٤٩ ج (فقط تسعمائة وستة عشر ألفاً ومائة وتسعة وأربعون جنيهاً وستة وثلاثون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠١١/١٢/٣١ مبلغ ٩٢, ١٢٨٤٥٦٦٤ ج (فقط اثنا عشر مليوناً وثمانمائة وخمسة وأربعون ألفاً وستمائة وأربعة وستون جنيهاً واثان وتسعون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٨/١١/٢٠١٢

المفوضة في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

١ / آمال السلاموني